الفصل السادس

الخاتمة والتوصيات

6،1 الخاتمة

تناول الفصل الأول الإطار النظري لهذه الدراسة، وتعرض لإشكاليتها المتمثلة في قصور التنظيم القانوني عن دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان رغم أهميته والأدوار التي يمكن أن يقوم بها في حل العديد من التحديات التي تعترضه، ولتحقيق الأهداف من الدراسة ناقش الفصل الثاني بشيء من التفصيل إشكالية وجود تعريف موحد يمكن من خلاله التمييز بين المشروعات، والأسباب التي حالت دون ذلك، أهمها التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول والمنظمات، واختلاف السياسات والأهداف التي ترمي لتحقيقها من رعايتها للقطاع، كما أن الخصائص الاجتماعية السائدة في المجتمعات والكثافة السكانية تعد من محددات أي تعريف يمكن وضعه، كما تناولت الدراسة المعايير المستخدمة للتفرقة بين المشروعات، وعرضت أهم المميزات التي تتمتع بها هذه الوحدات الصغيرة والمتوسطة والأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت الدول إلى الاهتمام بالقطاع والتحديات التي اعترضت طريق تنميته وتطويره.

شخصت الدراسة واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان في فصلها الثالث، إذ تعرضت لمكانت عمان في الماضي وتاريخها البحري والاقتصادي المشرف، والمهن التي كان العمانيون يمارسونها، وما تمتاز به الطبيعة العمانية من مقومات، كما تناولت الدراسة بداية الاهتمام بقطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تعيق نموه من خلال استطلاعه لآراء بعض أصحاب المشروعات مستخدمًا المقابلة كأداة بحثية للوقوف على التحديات التي تعترض تطور مشروعاتهم.

في فصلها الرابع عرضت الدراسة بعضاً من التجارب الدولية الناجحة في مجال رعاية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخلصت منها بعض الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية بالقطاع في سلطنة عمان، من خلال ما وضعه الباحث من آليات.

فيما جاء الفصل الخامس ليناقش التنظيم القانوني وأثره في نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، من خلال استعراض المنظومة التشريعية والمؤسسية، والبرامج والسياسات التي اتبعتها الحكومة، واستعرضت الدراسة بعض الأدوار التي قام بها القطاع اولنتائج التي حققها، وختمت الدراسة ببعض النتائج والتوصيات، والآليات التي يمكن أن تسهم في تجاوز التحديات والإشكالات التي تعترض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وتعمل على نموه وتطوره.

6،2 نتائج الدراسة

باستعراض الجانب النظري لما يمثله قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمية اقتصادية واجتماعية، ومن خلال دراسة واقع هذا القطاع في سلطنة عمان واستنادا إلى نتائج المقابلات والتجارب الدولية يمكننا استعراض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1. صعوبة إيجاد تعريف موحد يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان، ويرجع ذلك إلى التباين والتمايز في الأوضاع الاقتصادية، والخصائص الاجتماعية، والهيكل السكاني للبلدان والمنظمات، وقد رصدت دراسات متعددة وجود ما يربو على (50) تعريفًا يتم استخدامه للتفرقة والتمييز بين المشروعات من حيث الحجم، ويعزى ذلك إلى عوامل عدة منها :

- خصائص ونوع النشاط الاقتصادي.

- التقدم الاقتصادي ومستوى التنمية الذي وصلت إليه الدولة.
- اختلاف الأهداف والسياسات الموضوع على أساسها التعريف.
- مستوى التقدم التقني والتكنولوجي للدولة.
- الكثافة السكانية ومعدلات وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج.

2. رغم عدم الاتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك شبه إجماع على نوعين من المعايير يمكن أن يبنى عليها أي تعريف، هي المعايير الكمية المتمثلة في :

- عدد العاملين بالمؤسسة.
- رأس المال المستثمر.
- حجم المبيعات والإيرادات.

المعايير النوعية وتتمثل في :

- الشكل القانوني للمشروع.
- ملكية المشروع.
- التقنية المستخدمة.

3. تتمتع المشروعات الصغيرة بمقومات ومميزات عديدة تجعل منها الملاذ والسبيل في القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول النامية والفقيرة على حد سواء، ومن هذه السمات :

- صغر الحجم وسهولة التكوين.
- إمكانية عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أقل مستوى من البنية الأساسية.
- إمكانية التكوين والتشغيل والإدارة من قبل فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

- استخدام المشروعات للموارد الطبيعية في أي بيئة توجد بها.
- إمكانية التكامل مع المشروعات الكبيرة، إذ تعمل على إنتاج المواد الأولية التي يمكن استخدامها في الصناعات الكبيرة، كما يمكنها تصنيع مخلفات المصانع الكبيرة.
- سهولة الدخول إلى الأسواق والخروج منها.
- المرونة والتفاعل مع متطلبات السوق.
- توفر فرص عمل للقوى العاملة غير المدربة وتعمل على تأهيلهم على رأس العمل كونها تعتمد على تقنيات بسيطة.
- اتصالها المباشر بالمستهلك ما يمكنها من تسويق منتجاتها بكل سهولة.

4. تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأدوار كبيرة لا يمكن إنكارها، إذ تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال إسهاماتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ورفدها للناتج الإجمالي، وتعزيز معدلات القيمة المضافة، علاوة على إسهامها في تشغيل القوى العاملة.
5. أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يواجه جملة من التحديات أهمها المشاكل المتعلقة بالإطار التشريعي، والتمويل، ومنافسة الشركات الكبيرة.
6. تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان مجموعة من التحديات أشار إليها أصحابها من خلال المقابلة، وهي :

- عدم وجود قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن بواسطته تنظيم كافة الجوانب التي تخدم القطاع بما فيها الجهات التمويلية.

- كثرة الإجراءات وتعدد الجهات المختصة بمنح تصاريح مزاولة الأنشطة التجارية والخدمية المختلفة وتشير تقارير للبنك الدولي نشرت في عام 2009، إلى أن سلطنة عمان جاءت في المرتبة (60 من بين 183) من حيث يسر القيام بالأعمال.
- تعدد القوانين بتعدد الجهات ما يعقد ويصعب من الإجراءات وسرعة إنجازها .
- بالرغم من وجود هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن أدوارها وصلاحياتها محدودة-إذ لاتزال تتبع وزارة التجارة والصناعة- ويؤكد ذلك نسبة المؤسسات المنتمية للهيئة الصغيرة بالمقارنة مع العدد الكلي للمشروعات.
- تعاني المشروعات من منافسة الشركات الكبيرة والأجنبية.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في توفير الضمانات المطلوبة في مقابل الحصول على التمويل.
- تشير نتائج الدراسة إلى عدم جدوى القرارات الصادرة عن توصيات ندوتي سيح الشامخات وندوة جامعة السلطان قابوس لتقييم قرارات ندوة سيح الشامخات في إيجاد الحلول المناسبة للإشكالات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عدم إصدار بعض القرارات الهامة التي خرجت بها الندوة.

7. أظهرت الدراسة عدم نضج التجربة العمانية في مجال ترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن القطاع بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والرعاية، فغياب المؤشرات والإحصائيات يؤكد ذلك، إذ لا توجد أي مؤشرات حول إسهام القطاع في الناتج المحلي ومعدلات القيمة المضافة التي يحققها القطاع، ما يجعل مسألة التخطيط ووضع السياسات الخاصة بالقطاع غير واقعية.

8. لا يسهم القطاع بتوظيف العمالة العمانية بالشكل المطلوب، فمعدلات التوظيف لا تتناسب مع عدد المشروعات.

9. تتمتع سلطنة عمان ببيئة تشريعية داعمة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، إلا أن هناك قصورا تشريعيا في دعم وحماية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

10. التجارب الدولية في ترقية وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة غنية بالجوانب البرامج والسياسات التي يمكن نقلها للتطبيق في سلطنة عمان بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

6،3 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع التوصيات التالية :

1. ضرورة إيجاد تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يراعي فيه استخدام معايير مختلفة للتفرقة بين المشروعات تبعاً لاختلاف القطاعات الاقتصادية: إذ نرى ضرورة استخدام معيار نوعي يتمثل في نوع أو مستوى التقنية المستخدم في التمييز بين المؤسسات المنتمية لقطاع الصناعة، عوضًا عن معيار الناتج السنوي لعدم دقته ولصعوبة قياسه في ظل غياب الشفافية والرقابة على الحسابات الختامية.

2. إصدار قانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدخال بعض التعديلات على القوانين التي يمكن أن تسهم في نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كقانون حماية المنافسة الذي يفتقد للجوانب التي تعمل على تنظيم المنافسة بين الشركات الكبيرة مع نظيراتها الصغيرة والمتوسطة.

3. ضرورة تحديد مجموعة من الأنشطة الاقتصادية وقصر ممارستها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون المشروعات الكبيرة، وإيجاد جهة رسمية تعمل على حصر الأنشطة ومتابعة تنفيذ هذا البند.

4. إدخال بعض التعديلات على قانون الاستثمار الأجنبي، بحيث يحظر على الشركات الأجنبية ممارسة الأنشطة المحددة حصرًا لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإلزام الشركات الأجنبية بالعمل على دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إيجاد علاقات تكاملية معها.

5. العمل على إيجاد معايير للتمويل والدعم الحكومي بحيث يستخدم في المجالات التي تسهم في تحقيق السياسات والخطط الموضوعة من الدولة، ومنها دعم إدخال التنقنيات الحديثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل من حيث انتهى الآخرون في هذا المجال.

6. إدخال برامج متخصصة يوجه جزء منها إلى دعم إنشاء المشروعات الحديثة، بينما تهدف الأخرى إلى دعم ترقية المشروعات الناجحة ذات المردود الاقتصادي النوعي، والبعض الآخر لدعم الابتكارات الحديثة.

7. إيجاد جهاز يتولى ضمان القروض وفق الآليات المتبعة في بعض الدول مع تحسينها بحيث تتلائم مع وضع ومكانة القطاع بالسلطنة .

8. نشر آلية العمل بنظام المحطة الواحدة، على أن يقدم كافة الخدمات لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق الآتي :

- تجمع الوحدات الحكومية المرتبطة بالقطاع في منصة واحدة بالهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعمل المحطة وفق نظام متطور مربوط بكافة الوحدات وفق قواعد ومدد زمنية ثابتة.
- إيجاد مركز بيانات موحد تتولى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدارته وتشغيله وتحديث البيانات فيه بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

- العمل على تدريب وتثقيف العاملين والمسؤولين بالمحطة على أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

9. منح الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصلاحيات التامة التي تمكنها من لعب دورها كجهة راعية لهذا القطاع، وذلك من خلال تمتعها بالاستقلال التام وفض تبعيتها لوزارة التجارة والصناعة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA